AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4670 | الأحد | 25 صفر 1445 هـ | 10 سبتمبر 2023 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بسبب إرث كبير من الشركات الخاملة

«الشال»: أكبر 10 شركات في الكويت تمثل 6.6 % فقط من عدد شركات البورصة

ارتفاع عدد حسابات التداول النشطة في بورصة الكويت 3.6 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية أغسطس 2023

بنك برقان يحقق 19 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت يبلغ 150 شركة، نحو 40 % من ذلك العدد، أو 61 شركة تلك المدرجة في سوق دبي المالي، ذلك يعني أن أكبر 10 شركات في الكويت تمثل 6.6 % فقط من عدد شركات بورصة الكويت، بينما نفس العدد في سوق دبي المالي يمثل 16.4 % من عدد شركاته. لذلك تصبح مقارنة درجة التركز في السوقين أقرب إلى الدقة إذا قسناها لسوق دبي المالي لعدد 4 شركات وهي ما يمثل نحو 6.6 % من عدد الشركات المدرجة فيه. والمقارنة سوف تشمل أربع مؤشرات، هي القيمة السوقية، ونصيب الشركة من سيولة السوق، وقيمة أصولها، ومساهمتها في أرباح كل الشركات المدرجة.

في مؤشر القيمة السوقية، ساهمت أكبر أربع شركات مدرجة في سوق دبي المالي بنحو 49.3 % من قيمة كل شركات السوق، بينما ساهمت أكبر 10 شركات في بورصة الكويت بنحو 69.6 % من قيمة كل شركات بورصة الكويت. ومن ضمن أكبر أربع شركات في سوق دبي المالي كلاً من هيئة كهرباء ومياه دبي، وشركة إعمار العقارية، وهما شركتان ضمن مشروع تنمية حكومي يحتم ضخامة قيمتيهما، وليس لهما مقابل في بورصة الكويت، ما يعني أن الفرق في تركز القيمة السوقية أعلى لدى بورصة الكويت.

وتنخفض نسبة التركز قليلاً في سوق دبي المالي من ناحية نصيب أكبر أربع شركات من سيولة السوق إلى نحو 47.8 % من الإجمالي، بينما تبلغ نحو 67.5 % لأكبر 10 شركات في بورصة الكويت، أي أن نسبة تركز السيولة أعلى في بورصة الكويت.

وبلغت مساهمة أكبر 4 شركات في سوق دبي المالي في قيمة أصول كل شركاته نحو 66.4 %، بينما بلغت تلك النسبة لأكبر 10 شركات في بورصة الكويت بنحو 76.5 %، وتظل نسبة تركز أعلى لبورصة الكويت وإن انخفض الهامش بين النسبتين مقارنة بما قبلهما.

وبلغت نسبة مساهمة أكبر 4 شركات في سوق دبي المالي في أرباح كل شركاته نحو 61.7 %، بينما بلغت تلك النسبة في بورصة الكويت لأكبر 10 شركات نحو 72.3 %، أي أن نسبة تركز المساهمة في الأرباح في بورصة الكويت كذلك أعلى.

ولسنا هنا بصدد تبني رأي حول صواب أو خطأ ارتفاع نسبة التركز، وسوف نقوم تباعاً بعقد مقارنات مع أسواق مالية خليجية أخرى، ويظل كل ما سوف يعرض مجرد مؤشر يستحق المتابعة، والمقارنة الصائبة تحتاج إلى تحليل متعمق في مكونات تلك الأسواق، أي في دراسة خواص الشركات المدرجة فيه من ناحية تركز الملكيات وما إذا كانت هناك خواص مختلفة تحكم تداولاتها. من جانب آخر، ترتفع شعبية الإدراج تاريخياً في بورصة الكويت، لذلك هناك إرث كبير من الشركات الخاملة في بورصة الكويت، وبينما يرفع ذلك الإرث كثيراً من عدد الشركات المدرجة، يظل عدد كبير منها لا يحظى بسيولة ومساهمته ضئيلة في مؤشرات الأداء الأخرى مثل القيمة السوقية والسيولة والربحية، وربما تحتاج دقة المقارنة إلى استبعاد بعضها.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

شهد شهر أغسطس غلبة الأداء السلبي، حيث حقق 11 سوقاً خسائر بينما حققت 3 أسواق مكاسب طفيفة. ولا تزال حصيلة الأداء منذ بداية العام هي تفوق عدد الأسواق الرابحة، إذ بلغ عددها 9 أسواق مقابل 5 أسواق خاسرة.

أكبر الخاسرين في شهر أغسطس كانت بورصة قطر التي فقد مؤشرها نحو 7.0– %، وبذلك انتقلت إلى قاع المنطقة السالبة بأعلى خسائر منذ بداية العام وبنحو 4.6– %. ثاني أكبر الخاسرين خلال شهر أغسطس كان السوق الصيني بنحو 5.2– %، لتنخفض مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 1.0 %، أي أقل الرابحين ضمن أسواق العينة. تلتهما في الانخفاض، بورصة الكويت بفقدان مؤشرها العام نحو 3.4– % خلال أغسطس، لترتفع خسائرها منذ بداية العام إلى نحو 3.9– %. وحقق السوق البريطاني خسائر بنحو 3.4– %، أي أصبح أقل الخاسرين منذ بداية العام وبنحو 0.2– %، يتبعه السوق الألماني بخسائر بنحو 3.0– % والسوق الهندي بنحو 2.5– % خلال أغسطس. والخسائر في شهر أغسطس شملت السوق الفرنسي والأمريكي بنحو 2.4– % لكليهما، ومن ثم السوق السعودي والياباني بنحو 1.7– %. وحققت بورصة البحرين أقل الخسائر خلال شهر أغسطس بنحو 1.6– %، لتنخفض مكاسبها إلى نحو 3.0 % مقارنة مع نهاية العام الفائت.

أكبر الرابحين في شهر أغسطس كان سوق دبي بنحو 0.6 %، وظل ثاني أكبر الرابحين منذ بداية العام ضمن أسواق العينة بمكاسب بنحو 22.4 %، تتبعه بورصة مسقط بمكاسب بنحو 0.5 %. وأقل الرابحين في أغسطس كان سوق أبوظبي بمكاسب طفيفة بنحو 0.2 %، أي أصبح ثاني أكبر الخاسرين بنحو 3.9– % مقارنة مع نهاية العام الفائت.

وغلبة الخاسرين في شهر أغسطس جاءت خلافاً لتقديرنا، ويبدو أن تطورات الحرب الروسية الأوكرانية باتت تنذر بمخاطر أعلى من المتوقع على المستوى السياسي، كما أنها أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وربما ساعد ذلك على غلبة توقعات رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة في اجتماعه القادم بتاريخ 20 سبتمبر الجاري. ذلك يجعل توقعات الأداء لشهر سبتمبر مماثلة، أي تميل إلى الاتجاه السلبي ما لم تصدر أرقام مواتية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الأمريكي مثل التضخم والعمالة والنمو مما قد يؤدي إلى تثبيتها، وبشكل عام، لن يكون الأداء حاداً سلباً أو إيجاباً.

خصائص التداول في بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي للفترة من 01/01/2023 إلى 31/08/2023"، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأشار التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات أصبح أكبر المتعاملين فيها، فقد استحوذ على 45.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (31.5 % للفترة ذاتها 2022) و45.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (28.4 % للفترة ذاتها 2022). وقد اشترى أسهماً بقيمة 3.085 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 3.077 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 7.908 مليون دينار كويتي.

وأصبح قطاع الأفراد ثاني أكبر المساهمين ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 32.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (40.2 % للفترة ذاتها 2022) و31.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (41.5 % للفترة ذاتها 2022). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.190 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 2.146 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر شراءً وبنحو 43.639 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 18.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (26.1 % للفترة ذاتها 2022) و17.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (24.9 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.241 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.202 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 39.360 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 4.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (4.0 % للفترة ذاتها 2022) ونحو 4.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 289.682 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 277.495 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 12.187 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة 5.589 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (80.8 % للفترة ذاتها 2022)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 5.458 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 80.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (86.1 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 131.186 مليون دينار كويتي، ومن خصائصها أيضاً على مستوى التداول المحلي التحول إلى غلبة التداولات المؤسسية على حساب التداولات الفردية، وهو تطور إيجابي إن استمر.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 14.7 % (10.9 % للفترة ذاتها 2022) وباعوا ما قيمته 992.137 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 978.818 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (16.3 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 13.318 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 4.5 % (3.0 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 304.379 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 2.8 % (2.9 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 186.512 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 117.867 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 81.8 % للكويتيين، 14.6 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.6 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 83.4 % للكويتيين، 13.6 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.0 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ذاتها من العام السابق، أي زيادة في نسبة تملك الأجانب. ولازالت بورصة الكويت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس ونصيبهم في ازدياد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 3.6 % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية أغسطس 2023، مقارنة بانخفاض طفيف بنسبة 0.2– % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية أغسطس 2022. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2023 نحو 18،343 حساباً أي ما نسبته 4.4 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 17،218 حساباً في نهاية يوليو 2023 أي ما نسبته 4.1 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنحو 6.5 % خلال أغسطس 2023.

نتائج بنك برقان

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 19 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنحو 10.6 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 35.8 % مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022 والبالغ نحو 29.6 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية وارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إضافة إلى ارتفاع جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 2.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 2.2 %، حين بلغ نحو 108 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 110.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.6 %، وصولاً إلى نحو 60.8 مليون دينار كويتي بعد أن كان عند نحو 66.5 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند صافي إيرادات الاستثمار بقيمة 5.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 81.5 %، وصولاً إلى نحو 1.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 7.2 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات أخرى بقيمة 11.4 مليون دينار كويتي وبنسبة 128.3 %.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.3 %، ليبلغ نحو 54 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 49 مليون دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 50.0 % مقابل نحو 44.4 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 4 مليون دينار كويتي أو نحو 18.3 %، وصولاً إلى نحو 26 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 17.6 % مقارنة بنحو 26.8 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 92.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.3 %، وصولاً إلى نحو 7.073 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.166 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 233.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 3.2 %، مقارنة بإجمالي الموجودات للنصف الأول من عام 2022 عند نحو 7.307 مليار دينار كويتي. وانخفض حجم محفظة القروض والسلفيات للعملاء بما قيمته 187.8 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 4.4 %، وصولاً إلى نحو 4.040 مليار دينار كويتي (57.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.228 مليار دينار كويتي (59.0 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 3.6 % أي نحو 152.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ نحو 4.192 مليار دينار كويتي (57.4 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 79.1 % مقارنة بنحو 80.1 %. بينما ارتفع بند أذونات وسندات خزينة لدى بنك الكويت المركزي ومؤسسات أخرى بنسبة 27.2 % أو بنحو 82 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 383.5 مليون دينار كويتي (5.4 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 301.5 مليون دينار كويتي (4.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وارتفع بنحو 24.8 % أو بنحو 76.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 307.2 مليون دينار كويتي (4.2 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 54.9 مليون دينار كويتي ونسبته 0.9 %، لتصل إلى نحو 6.164 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.218 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. وعند مقارنتها مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ انخفاضاً وبنحو 204.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.2 % حين بلغت آنذاك نحو 6.368 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.1 % مقارنة بنحو 87.2 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 4.9 % مقابل 7.4 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.5 % قياساً بنحو 0.8 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 11.3 % بعد أن كان عند 18.4 %. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 3.9 فلس مقارنة مع 6.0 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 26.9 ضعف مقارنة بنحو 20.1 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم (EPS) بنحو 35.0 % مقابل انخفاض أقل لسعر السهم وبنحو 12.9 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة مقارنة بنحو 1.1 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 621.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.2 نقطة ونسبته 0.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 37.2 نقطة أي ما يعادل 5.6 % عن إقفال نهاية عام 2022.

المؤشرات المالية لبنك برقان المنتهية في 30 يونيو 2023

رسم بياني توضيحي لأداء أسواق مالية منتقاة

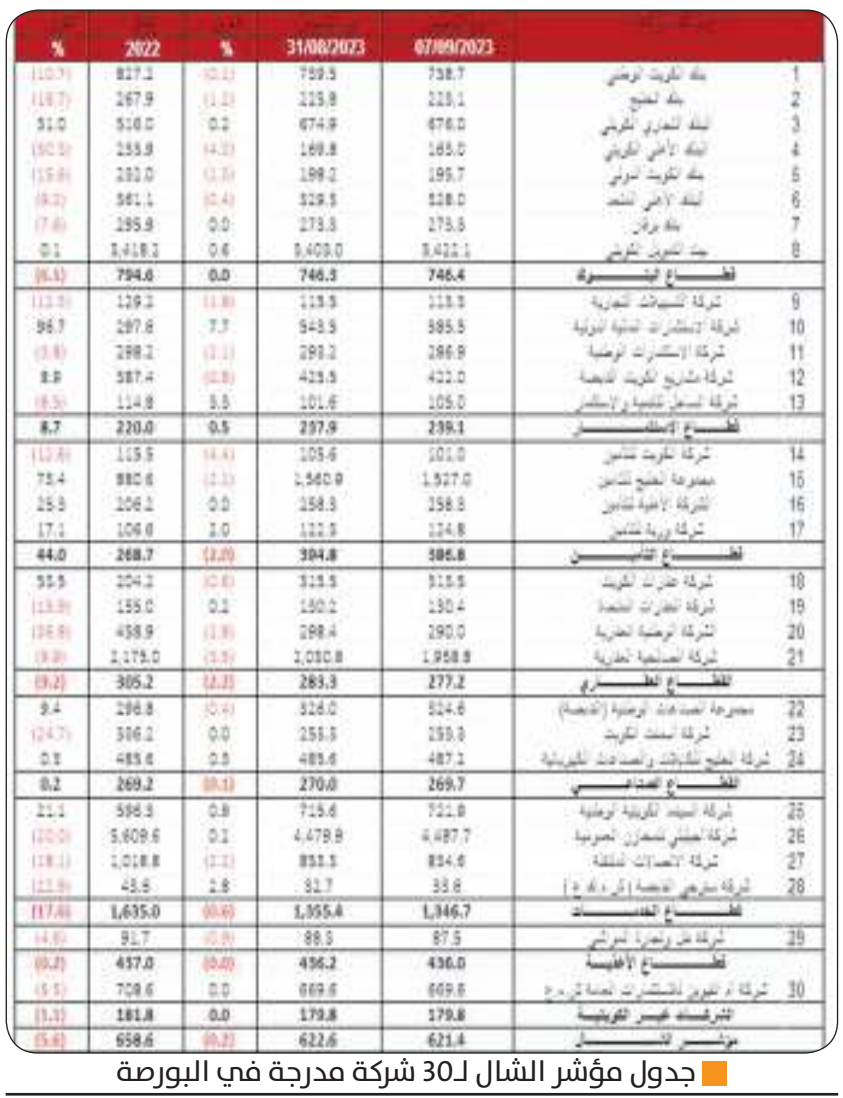

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة